الأمم المتحدة S/2008/287

مجلس الأمن

Distr.: General
1 May 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي أن أعرب عن رأي حكومتي بشأن بيان رئيس مجلس الأمن الذي صدر اليوم ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ فيما يتعلق بالحالة بين إريتريا وإثيوبيا. لقد أعرب مجلس الأمن، في قراراته وبياناته السابقة، تأييده لعمل لجنة الحدود الإريترية – الإثيوبية التي أنشأها الطرفان بموجب المادة ٢٧٤ من اتفاق الجزائر. ولم يهمل مجلس الأمن في بيانه الأخير تأييد القرار النهائي المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ الذي اتخذته اللجنة بشأن تعيين الحدود وترسيمها والذي ينهي النزاع على الحدود بين البلدين، بل إنه لم يطالب أيضاً القوات الإثيوبية بالانسحاب من أراض تابعة للسيادة الإريترية.

ولم يعد النزاع بين الطرفين على الحدود ينطوي في صلبه على أي مسائل قانونية أو سياسية، فالآلية التي أنشئت بالاشتراك بين إريتريا وإثيوبيا قد أنجزت عملها. والمادة ٤-١٥ من اتفاق الجزائر تنص بوضوح على أن ''يحترم كل طرف الحدود المعينة بناء عليه، وكذلك السلامة الإقليمية للطرف الآخر وسيادته''. ولا يوجد أي ''جمود'' أو مأزق يجب التغلب عليه باستثناء الالتزام القانوني لإثيوبيا بسحب قواتها من الأراضي التي قضت بها اللجنة لإريتريا في قرارها النهائي لتعيين الحدود وترسيمها. ودور الأمم المتحدة، بصفتها الجهة الضامنة لاتفاق الجزائر، إنما هو أن تكفل احترام سيادة القانون. واحتلال إثيوبيا لأراض تابعة للسيادة الإريترية هو انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، لا ينبغي تجاهله كما أنه ليس بالأمر الذي ينبغي أن يترك للطرفين وحدهما. فمسؤولية الحفاظ على السلام والأمن الدوليين هي ولاية تقع على عاتق مجلس الأمن.

وعلى الرغم من جميع الاتهامات المبالغ فيها والانتقادات الخاطئة التي ما انفكت إريتريا تعاني منها، فإن ما يجب إدراكه هو أن إريتريا حافظت على علاقات تعاون جيدة مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ولذلك، فإنه من المهم الإشارة إلى أن ''مستقبل بعثة

الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا'' أمر مرتبط ارتباطاً مباشراً بقرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) الذي يضع الشروط التي سينتهي بموجبها عمل بعثة حفظ السلام.

لقد مضى على انتشار قوات الأمم المتحدة ضمن منطقة البعثة حوالى ثماني سنوات، وهي مدة تتجاوز تجاوزا بيّناً السنتين اللتين كان من المزمع في البداية أن تستغرقهما إلى حين أن يتم ترسيم الحدود بين إريتريا وإثيوبيا. وقد أكد مجلس الأمن، في الفقرة ١٣ من قراره، أن اتفاق وقف أعمال القتال يربط إنهاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام بإتمام عملية تعيين ورسم الحدود الإثيوبية – الإريترية. وبما أن اللجنة أتمت عملها المتعلق بترسيم الحدود في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، فقد تحقق الشرط المحدد في قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) وهو أمر يستوجب قيام المجلس بإنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بصورة رسمية.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أرايا **دستا**
السفير، الممثل الدائم